الاعتداد بالعارض في رواية ورش من طريق الأزرق
دراسة لغوية

الصادق أحمد عبد الكريم الخازمي
كلية العلوم الشرعية جامعة بني وليد ـ ليبيا
alsadekah71@gmail.com

تاريخ التقديم: 2020/12/28 تاريخ القبول: 2021/05/20 تاريخ النشر: 2021/07/05

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسولالله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. أمَّا بعد.

فقد هيَّأ الله لِلُّغة العربية أسبابَ البقاء والخلود، وقضى لها بالحفظ من فوق سبع سمواتٍ، فقال جلَّ في علاه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:9].

وتعدُّ القراءات القرآنيَّة من أهم عوامل هذا الحفظ؛ وذلك أنَّها ضمِنت بقاء الظواهر الصوتيَّة من نحو الإمالة والرَّوم والاختلاس، فضلاً عن دورها في المحافظة على بعض اللهجات الفصيحة التي لولاها لانمحت واندثرت، وذلك من نحو وقف قبيلة هُذيل على الأفعال المرفوعة المعتلة الآخر بحذف أواخرها، ووقف قبيلة طيِّئ على تاءات التأنيث المتحركة المتَّصلة بأواخر الأسماء المفردة بالتاء الساكنة وِفَاقاً لحالها في الوصل الذي هو الأصل في عرف الكلام العربي.

ولا ريب في أنَّ تعدَّد القراءات القرآنيَّة، واختلافَ القراء في كيفيات نطق بعض الكلمات يستدعي الجمعَ بين لغة الأصل وما تفرَّع منها، بل إنَّ تعدُّد الأوجه للقارئ الواحد يستدعي الأخذَ بأصول الكلمات، والأخذَ بما يعرِض لها من تغييراتٍ، وهو أمرٌ ألِفَهُ العربُ من قبلُ، وتكلَّموا به، لكنْ ينبغي على الدارس تمييزُ الأصل من الفرع، وتمييزُ أصول الكلمات ممَّا طرأ عليها من التغيير؛ ليتسنَّى له وَضْعُ كلِّ وجهٍ في موضعه اللائق به فيما لو استدعى الأمر تَعْدَادَ جُمْلَةٍ من الأوجُه واستعراضَها بحسَب رُتَبِهَا.

ولما كان من أركان قبول القراءات القرآنيَّة موافقتُها العربية – ولو بوجه – صار من الأولى بدارس علم القراءات إلمامُه بما قُرِئَ به على سبيل الأخذ بالأصل، وما قُرِئَ به على سبيل الأخذ بالعارض؛ ليتمَّكن من تقديم ما حقُّه التقديم من الأوجه المتعدِّدَة، وتأخيرِ ما حقُّه التأخير عن فهمٍ ودراية، لا على سبيل المشافهة والنقل فحسب؛ لأنَّ النقل قد يخونه في بعض الأحيان.

ولورش في روايته عن نافع المدنيّ نصيبٌ في الأخذ بالعارض، وإن كان الغالب عليه هو الأخذ بالأصل، وروايتُه من الروايات التي يتسابق حَفَظَةُ القرآن إلى الظفر بأصولها، والتمكُّن من أوجُه أدائها؛ لذا رأيت من المفيد أن أجمع مواضع الاعتداد بالعارض في روايته، عَلِّيَ أحظى بثواب تقديم فوائد علميَّة تُسَهِّلُ على دارسيها استيعاب ما تعدَّد من أوجهها، وتَمكِّنُهم من تقديم ما حقُّه التقديم، وتأخيرِ ما حقُّه التأخير، فضلاً عن تعريفهم بما تفرَّد به في هذا الباب، وما شارك فيه غيرَه من القراء، وبيان ذلك على ما يلي:

تتكوَّنُ الجذور اللغويَّة لعنوان هذا البحث من مادة: (عَ دَ دَ)، و(عَ رَ ضَ)، و(رَ وَ يَ)، و(وَ رَ شَ)، وقد استُخدمت مادة الجذر الأول مزيدة بهمزة الوصل وتاء الافتعال لأداء دلالة الاحتساب والأخذ بالشيء. يُقال: اعْتَدَدْتُ بِالشَّيْءِ عَلَى افْتَعَلْتُ، أَيْ: أَدْخَلْتُهُ فِي الْعَدِّ وَالْحِسَابِ، فَهُوَ مُعْتَدٌّ بِهِ، مَحْسُوبٌ غَيْرُ سَاقِطٍ [1]. واستُخدمت مادة الجذر الثاني مجردة لعدَّة معانٍ منها: بيان ما يطرأ من نحو السحاب وغيره. قال الخليل بن أحمد: " والعارض من كلّ شَيْء ما استقبلك كالسحاب العارض ونحوه " [2]. أمَّا الجذر اللغوي لمادة (رَ وَ يَ) فإنَّ من معانيه سوقُ الخبر من شعرٍ أو نثر. قال الجوهري: " رَوَيْتُ الحديث والشِّعر رِوايةً، فأنا راوٍ في الماء والشِّعر والحديث، من قومٍ رُواة " [3]. وأمَّا (ورشٌ) فهو لقب أبي سعيد عثمان بن سعيد المصري (ت:197)، لقَّبه به شيخه نافعٌ؛ لقلة أكله، أو لشدَّة بياضه كما ذهب إلى ذلك بعض من ترجم له [4]؛ ذلك أنّ الجذر اللغويَّ لمادة (و ر ش) استُخدمَ لتناوُل شيءٍ من الطعام، تقول: وَرَشْتُ الطعام أَرِشُه وَرْشاً إذا تناولت منه شيئاً قليلاً [5]، كما استُخدم لمعنى البياضُ، لإطلاقه على شيءٍ يصنع من اللبن [6].

وكثيراً ما يُقْرَنُ بين مصدر الفعل (اعتدَّ) واسم الفاعل من الفعل (عَرَضَ)، فيقال: بالعارض)، لكنْ دون أن يُصطلَح على تعريف له يبيّن المراد منه، فيما بلغه اطِّلاعي، وأرى أنَّه

---

(1) ينظر: المصباح المنير للفيومي، تحقيق: يوسف الشيخ مُحَمَّد، مادة: (ع د د)، ص: 205.

(2) كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرَّائي، مادة: (ع ر ض): 1 / 274.

(3) الصحاح، مادة: (ر و ي): 6 / 2364.

(4) ينظر: معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف , شعيب الأرناؤوط , صالح مهدي عباس، 1 / 153، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للعلامة إبراهيم المارغني، ص: 13.

(5) ينظر: الصحاح للجوهري، مادة: (و ر ش): 4 / 163.

(6) ينظر: القاموس المحيط للفيروزابادي، مادة: (و ر ش)، ص: 786.

يمكنُ تعريفه بأنَّه مصطلح يُساقُ للدلالة على الأخذ بما يعرِضُ للكلمة من تغييرٍ يُخرِجها عن أصلها أصلها الأول إلى أصولٍ تستدعيها الخفَّة أو مخالفةُ ما سُنَّ من القواعد اللغويَّة من نحو: لزوم إبدال الهمزة الساكنة إثر همزٍ متحرّكٍ قبلها حرف مدٍّ من جنس حركته، ومن نحو: لزوم التخلُّص من التقاء الساكنين بتحريك أولهما أو ثانيهما إن وقعا صحيحين، أو حذف أولهما لفظاً، أو لفظاً وخطًّا إن وقع معتلًّا.

وتحوُّلُ النطق باللفظ من أصله الأول إلى أصلٍ آخرَ مُجمعٍ عليه – وإن كان عارضاً – يُوسَمُ في عُرف أهل العربيَّة بالأصل الثاني، بل إنَّ ملازمة نطق العرب له صيَّره أصلاً معتمداً، فلا يُقيَّدُ عندهم بوصفه أصلاً ثانياً، ولا يُذكر أصلُه الأول إلاَّ إذا استدعى أمرٌ ما بيانَ تأصيل ذلك اللفظ واستعراضَ جذوره الأولى التي بُني منها.

وقد يكون التحوُّل بنطق اللفظ من أصله الأول إلى أصل آخر غَيْرَ مُجْمَعٍ عليه، وله من الأدلَّة ما يُبرِّرُه ويقوّيه، فيأخذ المتكلِّمُ به، بل ويقدِّمُه – أحيانا – على الأصل الأول، فيُضاهي بذلك الأخذ وذلك الاستعمال الأصلَ الأوّلَ أو يفوقُه، وهذا هو ما استقرَّ عليه مفهوم (الاعتداد بالعارض) عند أهل العربيَّة فيما أرى، والله أعلم.

ويمثِّل هذان التحوُّلان في نطق اللفظ نَوْعَي الاعتداد بالعارض، فما كان التحوُّل فيه على الدوام فذاك هو النوع الأول، وما يقع التحوُّل فيه وَفق رأيٍ دون آخر، وفي وَجْهٍ من جملة ما تعدَّدت أوجهُه فذاك هو النوع الثاني، وقد وَسَم اللغويُّون النوع الأول بالعارض الدائم، ووسموا النوع الثاني بالعارض المفارق، وستأتي أمثلة هذين النوعين في ثنايا هذه الدراسة لاحقاً.

ويعبِّر بعض اللغويِّين عن مفهوم العارض بـ(غير اللازم)، وذلك في مقابل (اللازم) الذي هو الأصل عندهم [1]، وأكثر المستخدمين لهذا المصطلح ابنُ جنِّي، فقد عقد له باباً في كتابه (الخصائص) أسْماهُ: " بابٌ في إجراء اللازم مُجرى غير اللازم، وإجراء غير اللازم مُجرى اللازم " [2]، واستخدمه بكثرة في هذا الكتاب [3]، وفي كتابه (المحتسب) [4]، وكذا في كتابه (سرُّ

(1) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: مُحَمَّد نور الحسن، مُحَمَّد الزفزاف، مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد: 3/331، 4/159، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر: 1 / 55، 61.

(2) تحقيق: مُحَمَّد علي النجار: 3 / 87.

(3) ينظر: الخصائص: 1 / 305، 306، 2 / 89، 333، 337، 3 / 87، 90، 92.

(4) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:1/ 54، 67، 69، 369، 2 / 371، 416.

صناعة الإعراب) [1].

وللاعتداد بالعارض حِكَمٌ تتجلَّى أهمُّها في تنوُّع استخدام اللفظ الواحد، وفي التخفيف على المتكلِّم، وفي تمكين ما سنَّ من القواعد اللغويَّة من نحو قاعدة إجراء الوقف مُجْرَى الوصل، والعكس، وقاعدة الحمل على النظير، كما تتجلّى في الإشادة بتفاوُت درجات الفصاحة فيما تعدَّدت أوجُهُه، وإقرارِ ما ذهب إليه بعض اللغويّين من أوجهٍ محتملة.

وللقُراء في الاعتداد بالعارض بَاعٌ طويلٌ، وقَدَمٌ راسخةٌ؛ ذلك أنَّ اختلافهم في نطق الكلمة القرآنية الواحدةِ في بعض أوجهها يستدعي اعتداداً منهم بنطقها الأول الذي تأسَّستْ منه، واعتداداً منهم بما طرأ عليها من تغيير بسبب مراعاة الخفّة، أو انسجام نهاية الفاصلة القرآنيَّة مع ما سبقها وما تلاها من الفواصل القرآنيَّة الأخرى، أو ما إلى ذلك ممَّا يقتضيه التغيير.

ويُعَدُّ نافعٌ من بين أولئك القراء الذين أُثِرَ عنهم الاعتداد بالعارض، ويظهرُ ذلك من خلال استعراض ما رواه عنه ورش من أصولٍ اتفق في بعضها مع جميع القراء، أو بعضهم، وتفرَّد في بعضها عنهم، وبيانُ ذلك فيما يلي:

أوَّلاً : ما وافق فيه جميع القراء:

أ – توسيطه المدَّ العارض للسكون وإشباعه [2].

تقرَّر في قواعد العربيَّة أنَّ اجتماع الساكنين حال الوقف أمرٌ مغتفرٌ في عُرْفِ كلام العرب[3]؛ إذ لا إمكان لتفاديه إلاَّ بنقل حركة الإعراب إلى ما سبق موضعها من الكلمة في لغةٍ لبعض العرب الذين كرهوا الجمع بين الساكنين مطلقاً، من نحو وقفهم على لفظ (الظُّهْرُ) بـ(الظُّهُرْ) في قولهم: (أذَّنَ الظُّهُرْ)، و(صلَّيْتُ الظُّهَرْ) [4]، وقد لا يتأتَّى ذلك النقل عند أولئك القوم في بعض الكلم؛ لما يؤدِّي إليه من الانتقال من ثِقَلٍ إلى ثِقَلٍ، كأن يكون الحرف المنقولة إليه حركة الإعراب واواً أو ياءً مدِّيَّتَيْن من نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[البقرة:21]،

(1) ينظر: 2 / 486، 735.

(2) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق: علي مُحَمَّد الضباع: 1 / 335.

(3) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 286/5، شرح شافية ابن الحاجب: 217/2، همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي: 409/3، شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، تحقيق: د. مُحَمَّد عبد المعطي، أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، ص:235.

(4) ينظر: كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون: 4 / 173، شرح المفصل لابن يعيش: 5 / 215.

وقوله: ﴿حَتَّىٰ يَبۡعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولٗا﴾ [القصص:59]، أو يكون ذلك الحرف غيرَ قابلٍ للحركة، وهذا حالُ الألف، فلو رِيمَ تحريكها لانقلبت همزةً [1]، والهمزة حرفٌ ثقيلٌ يُفرُّ منهُ ولا يُجاءُ إليْه، وخصوصاً في طرف الكلمة.

وقد يُسْفِرُ نقلُ حركة الإعراب عن الانتقال باللفظ إلى بناءٍ لا نظير له في العربية، كأن يوقف على نحو قولنا: (هذا هو العِلْمُ) بنقل حركة الضمَّة إلى اللام الساكنة قبلها، فيؤول نطق الكلمة إلى بناء (فِعُل)، وهو بناءٌ مهمل [2]. قال ابن مالك [3]:

وفِعُلٌ اهمِلَ والعكسُ يَقِلّ لقَصْدهم تخصيصَ فِعْلٍ بـ .(فُعِل)

ثمَّ إنَّ تَمَكُّنَ جرس الحرف الموقوف عليه، وتوفُّرَ صوته جعله يسدُّ مسدَّ الحركة، فكأنَّه لم يجتمع ساكنان [4]، ولما كان الأمر على ما سبق بيانه تُسُومِحَ في الجمع بين الساكنين حال الوقف، فاجتمع الساكنان حال الوقفِ على نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾،﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾،﴿ٱلۡغُيُوبِ﴾ بالسكون العارض، كما اجتمعا في نحو الوقف على نحو: ﴿ٱلذِّكۡرَ﴾،﴿وَٱلۡفَجۡرِ﴾، وقد تَوَالَى سكون وسكون الياء والواو مع السكون العارض الموقوف به على النون في الكلمات الثلاثة الأُوَل، ولا تنطق أحرف المدِّ الثلاثة هذه إلا بمقدار حركتين – وهو ما يُعرف عند القراء بالقصر – بل إنَّ الطبيعة السليمة تأبى إنقاص تلك الحركتيْن، كما تأبى الزيادة عليهما إذا لم يوجد سببٌ من أسباب أسباب المدِّ: (الهمز والسكون)؛ ولذلك يسمَّى بالمدِّ الطبيعيّ، فإن وُجِدَ السكون العارض، وأريدَ حَمْلُ اجتماعه مع هذه الأحرف الثلاثة على المد اللازم أُشبِعَ المدُّ؛ لأنَّ الزيادة في صوت حرف المد المد عن المقدار الطبيعي تعدُّ بمثابة الحركة الفاصلة بين ذيْنك الساكنين [5].

ولم يقتصر القرَّاء على هذين الوجهين، بل إنَّهم جوَّزوا وجهاً ثالثاً اعتدُّوا فيه باجتماع الساكنين، لكنَّهم راعَوْا فيه عروضه، فضلاً عن عروض الوقف؛ لذا أنقصوا مقدار تلك الزيادة من ستِّ حركات إلى أربعٍ؛ ليكون ذلك الإنقاص منبّهاً إلى تلك المراعاة. قال مكّي بن أبي طالب: " فأمَّا الوقف على أواخر الكلم التي قبل الآخر منها حرفُ مدٍّ ولينٍ، نحو: ﴿عَلِيمٌ﴾و﴿خَبِيرٌ﴾

(1) ينظر: شرح الهداية المهدوي، تحقيق ودراسة: د. حازم سعيد حيدر: 1 / 50.
(2) ينظر: أسرار العربية، ابن الأنباري، دراسة وتحقيق: مُحَمَّد حسين شمس الدين، ص: 206.
(3) ينظر: ألفيته في النحو والصرف، ص: 49.
(4) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 5 / 286، 287.
(5) ينظر: الموضح في التجويد، عبد الوهاب مُحَمَّد القرطبي، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، ص: 129.

و﴿يَعْلَمُونَ﴾ وشبهه، فإنَّه يلزم من وقف بالسكون أو بالإشمام فيما يجوز فيه الإشمام أن يمدَّ بين الساكنين مدًّا غير مشبعٍ؛ لالتقائهما في الوقف، ولا يلزمُ إشباع المدِّ لأنَّ الوقف والسكون عارضان " (1)، وقال العلاَّمة المارغني: " اختُلف أيضاً في المدِّ إذا كان السببُ سكوناً عارضاً للوقف بأن كان الحرف الذي بعد حرف المدِّ متحرِّكاً في الوصل وسكِّن للوقف، نحو: ﴿ٱلْحِسَابِ﴾ ﴿ٱلْحِسَابِ﴾ و﴿يَعْلَمُونَ﴾ و﴿خَبِيرٌ﴾ فقيل: يوقف بالإشباع حملاً على اللازم بجامع السكون، وقيل: يوقفُ بالتوسُّط لاجتماع الساكنين مع ملاحظة عروضه، وقيل: يوقف بالقصر لعروض السكون، فلا يعتدُّ به؛ لأنَّ الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقاً " (2).

والجدير بالذكر في هذا المقام أنَّه إنَّما جاز التفاوتُ في المدِّ بجواز التوسُّط والإشباع؛ لأنَّ التغيُّر وقع في سبب القصر لا في سبب المد، وضدُّ القصر المدُّ، والمدُّ يتفاوتُ. قال ابن الجزري: " لَا يَجُوزُ التوسُّطُ فيما تَغَيَّرَ سَبَبُ المدِّ فيه ... وَيَجُوزُ فِيمَا تَغَيَّرَ سَبَبُ القَصْرِ نَحْوُ: فِي الوَقْفِ، وَإِنْ كَانَ كُلٌّ منهما على الِاعْتِدَادِ بِالعَارِضِ فيهما وعدَمِهِ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلِ هُوَ الْأَصْلُ، ثُمَّ عَرَضَ التَّغْيِيرُ فِي السَّبَبِ، وَالْأَصْلُ أَلَّا يُعْتَدُّ بِالعارِضِ، فَمُدَّ عَلَى الْأَصْلِ، وَحَيْثُ اعْتُدَّ بِالْعَارِضِ قُصِرَ إِذْ كَانَ الْقَصْرُ ضِدًّا لِلْمَدِّ، وَالْقَصْرُ لَا يَتَفَاوَتُ، وَأَمَّا الْقَصْرُ فِي فَإِنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ عَدَمًا لِلِاعْتِدَادِ بالْعَارِضِ، فَهُوَ كَالْمَدِّ فِي الْأَوَّلِ، ثُمَّ عَرَضَ سَبَبُ الْمَدِّ، وَحَيْثُ بِالْعَارِضِ مُدَّ، وَإِنْ كَانَ ضِدًّا لِلْقَصْرِ، إِلَّا أَنَّهُ يَتَفَاوَتُ طُولًا وَتَوَسُّطًا، فَأَمْكَنَ التَّفَاوُتُ فيه، فِي ذلك القاعدةُ " (3).

ب – لزوم إبدال الهمزة الساكنة المقابلة فاء الكلمة حرف مدٍّ من جنس حركة همزة الوصل المثبَتة في الابتداء من نحو: (ٱؤْتُمِنَ) [البقرة:282] و[ٱئْتِنَا:71] (4).

لم يختلف أهل العربيَّة ولا أهل القراءات في لزوم إبدال الهمزة الثانية الساكنة حرف مدٍّ من جنس حركة الهمزة المتحركة المتقدمة عليها من نحو: (أَأَدَمَ) و(إِئْمَانٍ) و(أُؤْتِيَ)؛ وذلك لما في النطق النطق بالهمزتين الساكنة أُخراهما محقَّقتيْن من الثِّقَل البالغ (5).

---

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، تحقيق: د. محيي الدين رمضان: 1 / 62.

(2) النجوم الطوالع، إبراهيم المارغني، ص: 41.

(3) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 360.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 381.

(5) ينظر: همع الهوامع، السيوطي: 3 / 469، شرح ابن عقيل، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد: 216/4.

والثِّقَل نفسُه قائمٌ فيما لو ابتُدِئ بهمزات الوصل المستجلبة للابتداء بما سُكِّنَ من الهَمَزات المقابلة فاء الكلمة من نحو: ﴿ ٱئۡتُونِي ﴾ و﴿ ٱئۡتِنَا ﴾ و﴿ ٱئۡذَن لِّي ﴾؛ ذلك أنَّ همزة الوصل تثبتُ مقطوعةً بالضمِّ في أول هذه الأفعال الثلاثة وما جاء على شاكلته ممَّا وقع الفعل فيه مضموماً ضمًّا أصليًّا، كما تثبُتُ مكسورةً في ثاني هذه الأفعال وثالثها وما جاء على شاكلتهما ممَّا كسر ثالثه أو فتح، أو وقع ضمُّه عارضاً من نحو: ﴿ ٱبۡنُواْ ﴾ و﴿ ٱمۡشُواْ ﴾ و﴿ ٱقۡضُوٓاْ ﴾ .

وإبدال الهمزة الثانية الساكنة حرف مدٍّ من جنس حركة همزة الوصل المقطوعة حال الابتداء فيه اعتدادٌ بالعارض؛ لأنَّ إبدالها قد عرض لها بسبب قطع همزة الوصل، ولا يخفى على أحدٍ أنَّ همزة الوصل عارضةٌ يُجَاءُ بها لأجل التوصُّل إلى النطق بالساكن في أوَّل الكلمة.

وممَّا يقف دليلاً على عروض الإبدال فيما ابتدئ به من هذه الأفعال وما جاء على شاكلتها ما رواه ورشٌ عن شيخه من اقتصاره على القصر في أحرف المدِّ المبدلة من جنس ما حُرِّكت به همزات الوصل حال الابتداء، وهو ما ليستْ عليه روايته ممَّا أبدلت فيه الهمزات الساكنة المقابلة فاء الكلمة من جنس حركة همزات القطع قبلها في نحو (آمن) و(وإيماناً) و(أوتيَ)، فقد رواها بجواز القصر والتوسُّط والإشباع. قال ابن الجزري: " يجوز المدُّ وَعَدَمُهُ لعُروضِ السَّبَبِ، وَيَقْوَى بِحَسَبِ قُوَّتِهِ، وَيَضْعُفُ بِحَسَبِ ضَعْفِهِ، فَالْمَدُّ في نحو: ﴿ نَسۡتَعِينُ ﴾ وَ﴿ يُؤۡمِنُونَ ﴾ وَقْفًا عند مَنِ اعْتَدَّ بسكونه أَقْوَى منه في نحو: ﴿ ٱئۡتُونِي ﴾ و﴿ ٱئۡذَن لِّي ﴾ ابْتِدَاءً عند اعْتَدَّ بِهمزه؛ لِضَعْفِ سَبَبِ تَقَدُّمِ الْهمز عن سكون الْوَقْفِ; وَلِذَلِكَ كَانَ الْأَصَحُّ إِجْرَاءَ الثلاثة في الأَوَّل دون الثَّانِي " (1).

ج – جواز قصر الياء من هجاء (ميم) في ﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ فاتحة [آل عمران:1،2] حال وصل الميم بعدها بلفظ الجلالة (2).

لا يخفى على دارس العربيَّة ما تقرَّر في عُرْفِ لغته من عدم جواز التقاء الساكنين، بل عدم إمكان التقائهما؛ وذلك لِمَا يترتَّبُ على التقائهما من مخالفة ما سنَّ في قواعد العربيَّة من أنَّ العرب لا يبدؤُون بساكنٍ، ولا يقفون على متحرِّكٍ؛ لأنَّ التَّلَفُّظِ بالساكن الأول في حكم الوقف عليه، والتلفُّظَ بما بعده في

(1) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 354.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 359.

حكم المبدوء به، ولا يُبْتَدَأُ بساكن، فامتنع التقاؤهما (1)، ولا يخفى – بالمقابل – على قارئ القرآن ما تقرَّر في أحكام التلاوة من لزوم إشباع الأحرف المقطَّعة المفْتَتَحِ بها بعضُ سُوَرِ القرآن، والمجموعة في عبارة: (سنقصُّ لكم)؛ وذلك لملازمة السكون في أواخرها، واجتماعه مع سكون أحرُف المدِّ قبلها، وممَّا اغتُفر اجتماع الساكنين فيه سَرْدُ أحرف الهجاء كما هو مقرَّرٌ في قواعد العربيَّة (2)؛" لأنَّ الواضع وضَعها لتُعَلَّمَ بها الصبيانُ – أو من يجرى مَجراهم من الجُهَّال – صُوَرَ مفرداتِ حروف الهجاء، فسمَّى كلَّ واحدٍ منها باسمٍ أولُهُ ذلك الحرفُ، حتى يقول الصبيُّ: ألفْ مثلاً، ويقف هُنَيْهَةً قدر ما يميِّزها عن غيرها، ثم يقول: باءْ، وهكذا إلى الآخر، فلا ترى ساكنين ملتقيين في هذه الاسماء إلا وأولهما حرف لين، نحو: جيمْ، دالْ، نونْ"(3).

ولكنَّ اجتماع سكون (الميم) من هجاء (ميم) في فاتحة هذه السورة مع سكون لام التعريف بعدها استدعى تحريك أولهما بالكسر؛ لكونه الأصل في التخلص من اجتماع الساكنين (4)، ثمَّ لما كان في هذا التخلُّص ثقَلٌ يضاهي ثقَل اجتماع الساكنين؛ لوجود كسرة الميم قبله والياء الساكنة التي هي في قوة كسرتيْن (5) عُدِلَ عنه إلى التخلُّص بالفتح طلباً للخفة، فضلاً عن إرادة التفريق بين طرائق التخلُّص فيما وقع الساكن الأول منه في أسماء حروف الهجاء وما وقع في غيرها (6).

وقد ترتَّب على هذا التخلُّص جواز أحد أمرين: إمَّا إشباع صوت المدِّ الواقع قبل الميم المحركة بالفتح اعتداداً بأصل الميم قبل تحريكها، وإمَّا قَصْرُهَا على حركتين اعتداداً بما عرض لسكون الميم من التغيير بالتحريك (7).

وقد أورد مكِّي ابنُ أبي طالب ما احْتُجَّ به لتحريك الميم بالفتح، فقال: " في حركة الميم في ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ ثلاثة أقوال: الأوَّل: أنَّها فتحت لسكونها وسكون ما بعدها، وهو اللَّام المشدَّدة على

---

(1) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: 5 / 286.

(2) ينظر: كتاب سيبويه: 3 / 265.

(3) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي: 2 / 215، 216.

(4) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 5 / 295.

(5) ينظر: إعراب القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين: 1 / 175، الدر المصون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد مُحَمَّد الخراط: 1 / 438.

(6) ينظر: كتاب سيبويه: 4/ 153.

(7) ينظر: الموضح في التجويد، عبد الوهاب مُحَمَّد القرطبي، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، ص:138، جهد المقل للمرعشي، دراسة وتحقيق: د. سالم قدوري الحمد، ص: 220.

نيَّة الوصل بما بعدها، ووجبت الحركة فيه؛ لأنَّها ليست من حروف المدِّ واللين التي تمدُّ للمشدَّد، فتقوم المدَّة مقام الحركة. والقول الثاني: أنَّها فتحت لسكونها وسكون الياء قبلها على نيَّة وصلها بما بعدها، لا على نيَّة الوقف عليها، فهي في هذا الوجه كـ(أيْنَ) و(كَيْفَ). والقول الثالث: أنَّها أُلقِيَ عليها حركة الألف من اسم ﴿ٱللَّهَ﴾ جلَّ ذكره على نيَّة الوقف عليها، وقُطع ألف اسم ﴿ٱللَّهَ﴾للابتداء بها، وعلى أنَّ الالف من اسم ﴿ٱللَّهَ﴾ ألف قطعٍ على قول ابن كيسان، وإنَّما وُصلت عنده لكثرة الاستعمال، وكذا هي عنده في كلِّ موضع، أصلها الهمزة والقطع، لكن رُفض أصلها، ووُصلت بما قبلها لكثرة الاستعمال، فهي واللام بعدها في منزلة (قد)، فلمَّا ألقيت حركة الهمزة على الميم تحرَّكت، وصارت بمنزلة﴿الٓمٓ أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: 1،2] في هذا الوجه على قراءة ورش [1].

د – جواز ابتدائه لفظ ﴿ٱلِاسۡمُ﴾ في قوله تعالى: ﴿بِئۡسَ ٱلِاسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِ﴾ في [الحجرات:11] بلامٍ مكسورةٍ، فسينٍ ساكنةٍ، فميمٍ مضمومةٍ [2].

إنَّ الناظر فيما أُصِّل من قواعد الابتداء بهمز الوصل المصاحب للام التعريف يقفُ عى حقيقةٍ، مُفادها لزومُ الابتداء بتلك الهمزة مفتوحة؛ وذلك فرقاً بينها وبين همزة الوصل الداخلة على الأسماء التي لا يبتدأ بها إلاَّ مكسورة، والداخلة على الأفعال التي يبتدأُ بها مكسورة ما لم يقعْ ثالث الفعل مضموماً ضمًّا أصليًّا [3]، ثمَّ إن في الابتداء بها مفتوحةً دفعاً للثقَل الذي كان سيحلُّ بها بها فيما لو ابتدئَ بها مكسورةً أو مضمومةً؛ لكثرة وقوعها في الكلام. قال العكبري: " وإنَّما فرُّوا من الكسر أو الضمّ؛ لثقلهما مع كثرة الاستعمال " [4].

ولكن لما كان التقاءُ الساكنين أمراً غيرَ مقبولٍ، وغيرَ مستساغٍ – وذلك لِمَا يترتَّبُ عليه من عسْر الجمع بينهما على جهاز النطق [5]، فضلاً عمَّا يُفْضِي إليه من الابتداء بالساكن، كما سبق بيانه في الموضع السابق – صار لزاماً على المتكلِّم أن يتخلَّص من اجتماعهما بالتحريك، أو

---

(1) الكشف، مكي بن أبي طالب: 1 / 65.

(2) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 416 .

(3) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي: 1 / 117، اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: د. عبد الإله نبهان: 2 / 193.

(4) المتبع في شرح اللمع، تحقيق: د. عبد الحميد الزوي،: 2 / 699.

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: أ. د. إبراهيم محمَّد عبد الله: 2 / 355، 356.

بالحذف، أو بالزيادة في صوت حرف المدِّ على نحو ما هو مفصَّلٌ عند أهل العربيَّة وعلماء القراءات القرآنيَّة [1]، وقد تُخُلِّصَ من التقاء سكون لام التعريف مع سكون السين في كلمة ﴿ٱلۡاِسۡمُ﴾ بالكسر، وكان هذا التحريك مسوِّغاً للابتداء بلام التعريف مباشرة دون استجلاب همزة همزة الوصل فيما لو أُريد العدولُ عن الأصل والاعتدادُ بالعارض، وهذا ما عليه جميع القرَّاء في الوجه الثاني الذي أثِرَ عنهم. فقد جاء فيما نقله ابنُ الجزري عن الجعبريّ [2] أنَّه قال: " إِذَا ابْتَدَأْتَ ﴿ٱلۡاِسۡمُ﴾ فَالَّتِي بعد اللَّامِ [يريد همزة الوصل] على حَذْفِهَا لِلْكُلِّ [أي: لكل القراء]، قبلها فَقِيَاسُهَا جَوَازُ الْإِثْبَاتِ وَالْحَذْفِ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ؛ لِرُجْحَانِ الْعَارِضِ الدَّائِمِ عَلَى الْعَارِضِ الْمُفَارِقِ " [3]، غير أنَّ ابن الجزري عقَّب على ما ذهب إليه الجعبريُّ بما يُبَيِّنُ اختيارَهُ وجْهَ بالإثبات، فقال: " سَأَلْتُ بعضَ شُيُوخِي فقال: الِابْتِداءُ بالهمز وعليه الرَّسْمُ " [4]، وكذا رجَّح العلَّامة المارغني هذا الوجْهَ، فقال: " وأمَّا الهمزة التي قبل لام التعريف، فيجوز فيها عند الابتداء وجهان لجميع القراء: الإثبات والحذف، وهما مبنيَّان على ما تقدَّم من عدم الاعتداد بالعارض، وهو هنا حركة التخلُّص من التقاء الساكنينِ والاعتداد به، إلاَّ أنَّ إثبات الهمزة أولى، وعليه الرسم"[5].

وأراني أميل إلى اختيار ما ذهب إليه الجعبريُّ – وهو حذف همزة الوصل التي قبل اللام في الاسم – لِمَا علَّلَ له من رُجحان العارض الدائم على العارض المفارق، فاللام في كلمة ﴿ٱلۡاِسۡمُ﴾ محركةٌ بالكسر في الوصل وفي الابتداء، والتفريق بين ما يدوم حاله وما لا يدوم جديرٌ بأن يُتَّخَذَ دليلاً على رُجحان الابتداء باللام محرَّكة دون إثبات الهمزة في هذا الموضع.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 3/355- 362، ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان مُحَمَّد: 2/717 – 724، همع الهوامع، السيوطي: 3 / 409، 410، شرح الهداية، المهدوي: 1 / 30 – 34، الكشف، مكي بن أبي طالب: 1 / 37، 60 - 67.

(2) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، الشيخ، الإمام، العالم، المقرئ، الأستاذ، برهان الدين، أبو اسحاق الجَعْبَري بفتحتين، شيخ بلد الخليل عليه السلام، ولد سنة أربعين وستمائة أو قبلها تقريباً بربض قلعة جعبر، له شرحٌ كبيرٌ للشاطبية كاملٌ في معناه، وشرح الرائية، وقصيدةٌ لاميةٌ في القراءات العشر، وأخرى في الرسم، وثالثةٌ في العدد. توفي في ثالث عشر من شهر رمضان سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة. ينظر: غاية النهاية: ابن الجزري، تحقيق: ج براجستر: 1 / 25، معرفة القراء الكبار للذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف , شعيب الأرناؤوط , صالح مهدي عباس: 2 / 743.

(3) النشر في القرءات العشر، ابن الجزري: 1 / 416.

(4) المصدر نفسه: 1 / 416.

(5) النجوم الطوالع، ص: 74.

وأرى – فيما يبدو لي – أن الأخذ بهذا الدليل أقوى من الأخذ بمراعاة الرسم؛ ذلك أنَّ الرسم قد لا يُلتفتُ إليه؛ إمَّا لزيادته دون وجود له في اللفظ على نحو ما هو معروفٌ في زيادة الألف الفارقة، والألف في لفظ (مائة) وغير ذلك ممَّا هو معلومٌ في هذا الباب، وإمَّا لمراعاة الأصل كما الحال في وقف ابن كثيرٍ على نحو: (هادٍ) و(والٍ) و(واقٍ) و(باقٍ) بإثبات ياءاتها [1]، ووقفه ووقف وأبي عمرٍو والكسائيّ على تاء التأنيث المبسوطة رسماً بإبدالها هاءً جرياً على الأصل في الوقف على كلِّ تاءٍ للتأنيث في طرف الكلمة [2].

ولا يُلتفتُ إلى الرسم كذلك إذا أريد مراعاته في حالةٍ من أحوال الكلمة دون سائر أحوالها الأُخَر، فَوَصْلُ ورشٍ ما وقع من الهمزات الساكنة المقابلة فاء الكلمة من جنس حركة ما تقدمها في نحو (الذي اؤتمن) و(الهدى ائتنا) دليلٌ على ذلك، فقد رسمت الهمزة على الواو في (اؤتمن) لإبدالها واواً حال الابتداء بها لجميع القراء، ومن المعلوم أنَّ ورشاً يُبدلها ياءً من جنس حركة ذال (الذي) قبلها حال وصلها بها، وقد رسمت على الياء في (ائتنا) لإبدالها ياءً حال الابتداء لجميع القراء، وقد أبدلها ورشٌ ألفاً من جنس حركة دال (الْهُدَى) قبلها حال وصلها بها [3].

ثمَّ إنَّ الابتداء بلام التعريف المتبوعة بهمز القطع مهموزة وإن كان هو الأكثر – كما نصَّ على ذلك أهل العربيَّة [4] – فإنَّ الابتداء بلام التعريف محرَّكة بحركة الحرف المنقولة إليه أمرٌ مألوفٌ، وقد تكلَّم به بعضُ العرب من قبلُ، لإنزالهم العارض منزلة الأصل، قال العكبريُّ: " ومن العرب من إذا حذف الهمزة وحرك لام المعرفة حذف همزة الوصل قبلها؛ لاستغنائه عنها بحركتها، فيقول: لَحْمَرُ، ولُنْ ئَى، ولِيمَانُ، يجعل العارض كاللازم؛ لأنه منقولٌ عن لازمٍ " [5].

ثانياً: ما شاركه فيه بعضُ القراء:

أ – جواز قصر الألف المبدلة من همزة الوصل المصاحبة للام التعريف في ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾

---

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 2 / 137.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 130.

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 2 / 430، 431.

(4) قال ابن الحاجب: " وإذا خفِّف باب (الأحمر) فبقاء همزة اللام أكثر، فيقال: اَلْحَمَرُ، ولَحْمَرُ " . الشافية في علم التصريف، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ص: 91.

(5) اللباب في علل البناء والإعراب: 1 / 445.

بـ .[يونس:91،51] (1).

شارك قالونُ وابنُ وردانَ ورشاً في هذا الوجه؛ وذلك لاتِّفاقهما معه في نقل حركة الهمزة المقابلة فاء الكلمة إلى لام التعريف قبلها، فقد انتفى سبب المدِّ بتحريك لام التعريف بحركة الهمزة المنقولة إليها، فساغ وجه القصر على سبيل الاعتداد بالعارض.

والمتأمِّلُ في كلام العرب يقفُ على جواز إبدال همزة الوصل أو تسهيلها حال دخول همزة الاستفهام عليها في نحو قولهم: (أالرَّجُل موجودٌ؟)، و(أالكتاب مفيدٌ؟)، وسيجدُ ذلك منصوصاً عليه في ألفيَّة ابن مالك عند قوله (2):

وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْ نُمٍ سُمِعْ وَاثْ نَ يْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

وَأَيْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَ ـ ـذَا وَيُ بْدَلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

بل سيجدُ ذيْنك الوجهيْن مقروءاً بهما لجميع القراء في لفظ الجلالة ولفظ ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[الأنعام:142،143] حال دخول همزة الاستفهام عليهما، وفي لفظ ﴿ٱلسِّحْرُ﴾ المشفَّع بهمزة الاستفهام قبله في قراءة أبي عمرو وأبي جعفر عند قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ [يونس:81] (3).

وهذا الوجهان هما المقروء بهما لفظ (الآن) المشفَّع بهمزة الاستفهام لجميع القراء مع زيادة وجه القصر لقالون وورش وابن وردان بسبب تفرُّدهم بنقل حركة الهمز إلى لام التعريف فيه على نحو ما سبق بيانه.

وقد ذكر الإمام الفاسي علَّةَ مشاركة قالون لورش في نقله الهمز في هذا الموضع دون ما ناظره من همَزات القطع الواقعة إثر لامات التعريف، فقال: " والحجَّة لقالون في موافقة ورشٍ ما يحصلُ من الثقَل مع عدم النقل باجتماع همزتين ومدَّتيْن، ومن الخفَّة مع النقل بحذف إحدى الهمزتين " (4)، وزاد العلامة المارغني هذه العلة إيضاحاً فقال: " ووجْهُ موافقة قالون لورشٍ في نقل (آلآن) أنَّ أصله (آن) علمٌ على الزمان الحاضر، مبنيٌّ على الفتح، ثمَّ دخلت عليه أل الزائدة، ثمَّ

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 357.

(2) ينظر: ألفيته، ص: 50.

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 378.

(4) اللآلئ الفريدة في نظم القصيدة، تحقيق: عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى: 1 / 288.

دخلت عليها همزة الاستفهام، فأبدلت همزة الوصل ألفاً، فصار (آلآن)، فاجتمع في الكلمة همزتان محقَّقتان: همزة الاستفهام، وهمزة (آنَ)، وساكنان، وهما: الألف المبدلة من همزة (أَلْ)، وألف (آنَ)، فثقلت الكلمة بذلك، فخفَّفها قالون كورش " [1].

ولم يكتفِ هؤلاء الرُّواة بهذا التخفيف، بل بالغوا فيه بإرْدافهم إليه تخفيفاً آخر تجسَّد في قصرهم الألف المبدلة من همزة الوصل بسبب دخول همزة الاستفهام عليها، وقد ساغ لهم وَجْهُ القصر بسبب ما أحدثوه من نقل حركة الهمزة التي هي فاء الكلمة إلى لام التعريف، ولولا اعتدادهم بما عرض للام التعريف من التحريك لما تسنَّى لهم وجهُ القصر.

ب – صلتُه هاء الكناية فيما عدا ﴿ يَرْضَهُ ﴾ [الزمر:8] من الكلمات المختلف في صلة هاءاتِها لمن مذهبه التحريك من القراء والرواة [2].

اختلف القراء في عشر هاءات من هاءات الكناية الواردة في كتاب الله – سبحانه وتعالى – بين التسكين والتحريك، كما اختَلف من مذهبُه التحريك في أمرها بين الصلة وتركها، من قبيل مراعاة الأصل لمن ترك الصلة، ومراعاة العارض لمن وصلها، وقد روى ورشٌ تسعَ هاءاتٍ من تلكم العشر بالصلة مراعياً في ذلك ما عرض للأفعال التي اتصلت بها من حذف لاماتِها بسبب وقوعها موقع الجزم أو ما يُشبهُه. وشاركه في ذلك كلُّ من لم يَرْوِ هذه الهاءاتِ أو بعضَها بالتسكين فيما عدا قالونَ الذي روى ثمانيةً منها بترك الصلة، وهاءً موصولة عنده في وجهٍ، ومتروكةً صلتُها في وجهٍ آخر، وهاءً موصولةً عنده دونما خلافٍ، وتلك هي هاء ﴿ يَرَهُۥ ﴾ بالزلزلة [7،8] [3]. وفيما عدا هشاماً الذي روى موضع الزلزلة هذا بالتسكين، وروى ﴿ أَرْجِهِ ﴾ ﴿ أَرْجِهِ ﴾ [الأعراف:110]، [الشعراء:35] مهموزاً مع ضم الهاء وصلتها، وروى ما عداهما بالصلة وتركها [4].

والمتأمِّل في تلك الأفعال التي اتَّصلت بها هاءاتُ الكناية يقف على حجَّة من وَصَلَ، ومن تَـرَكَ الصلة، وذلك أنَّ كلَّ تلك الأفعال وقعت معتلة الآخر، وأنَّ جُلَّها وقع أجوبةً لأدوات الواقعة قبلها أو أفعالاً لها، وأنَّ فعليْن منها وقعا للأمر، والأمرُ محكومٌ عليه بما حُكِمَ على به ما

(1) النجوم الطوالع، ص: 70.
(2) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 309.
(3) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 416.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 416.

تفرَّع منه، فهو مبنيٌّ على ما يُجزمُ به مضارعه، وعلامة جزم المضارع المعتلِّ الآخر حذفُ حرف العلة منه، وإذا كان الحال كذلك فإنَّ هاءات الكناية المع تَـلَّة المتَّصلة بهذه الأفعال ستكون واقعةً متحركٍ ومتحرّكٍ، لا بين ساكنٍ ومتحرك كما هو الأصل فيها، والنَّظَرُ إلى وقوعها بين متحرّكٍ ومتحرّكٍ يُـعَدُّ من قبيل الاعتداد بما عرَض لها من حذف السواكن المعتلَّة منها بسبب وقوعها الجزم أو ما يشبهه. وهذا ما أخذ به ورشٌ ومن شـاركه في صلتهم تلك الهاءات بالياء اللفظيَّة، وبالواو اللفظيَّة أيضاً [1].

ولعلَّ ما دعاهُم إلى الاعتداد بالعارض في هذا الباب هو أنَّ هاء الكناية تتصف كغيرها من الهاءات التي ليست للكناية بالخفاء؛ لذا جُعِلَ الضمُّ هو الأصل في حركة بنائها لكونه أثقلَ الحركات، وقد أُشْبِعَتْ حركةُ الضم فيها بالواو اللفظيَّة تمكيناً لها في النطق وتقويةً لها [2]، فضلاً عن إرادة استواء ضمير المذكَّر مع ضمير المؤنَّث في الزيادة [3]، ومن المعلوم أن الكسرَ أقلُّ من الضمِّ في الثِّقَل، وجميع ما رواه الإمام ورشٌ من هذه الهاءات وقع مكسوراً، فكأنَّه أراد مُوَازَةَ ثقَل الضمَّة بإشباع كسرة الهاء في تلك المواضع بالياء اللفظيَّة، وهذا ما يُستَشَفُّ من علَّة تخصيصه موضع الزمر بترك الصلة، فقد جاء في (النجوم الطوالع): " أنَّ وجه قصر الهاء من (يرضه) في رواية ورشٍ هو ثقَلُ الضمّ ، فلم يحتجْ معه إلى التكثير بالصلة لثقله، بخلاف الكسر، فإنَّه خفيفٌ بالنسبة إلى الضمِّ، فاحتيج معه إلى الصلة لخفَّته " [4].

ج – جوازُ قَصْرِ الياء المبدلة من الهمزة المكسورة المجتمعة مع الهمزة المكسورة قبلها في قوله تعالى: وقوله:﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ ﴾[الأحزاب:32] [5].

إنَّ ممَّا تأصَّل لورش وقنبلٍ في باب الهمزتين المجتمعتيْن في كلمتين اثنتيْن تسهيلَهما أخرى المتفقتين في الحركة، أو إبدالَهما إيَّاها حرف مدٍّ من جنس حركة الهمزة المتقدمة عليها مع الإشباع الإشباع فيما لو أُتبِعت تلك الهمزة المبدلة بساكن بعدها – تخلُّصاً من التقاء الساكنين، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [الشعراء:187]

---

(1) ينظر: اللآلئ الفريدة الفاسي: 1 / 217.
(2) ينظر: شرح الهداية، المهدوي: 2 / 26، الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب: 1 / 42.
(3) ينظر: كتاب سيبويه: 4 / 189.
(4) إبراهيم المارغني، ص: 38.
(5) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 360.

- ومع القصر إن أتبعت بمتحرّكٍ من نحو قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف:84]، وقد رَوَيَا عن شيْخيْهما جواز القصر فيما أُتبِعت الهمزة المبدلة فيه بساكن بعده في موضع سورة الأحزاب عند قوله تعالى: ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ ﴾، وروى ورشٌ دون قنبل الوجهَ نفسَه في موضع النور عند قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا ﴾ [33]، وموضع الأحزاب كذلك عند قوله تعالى: ﴿ لِلنَّبِىِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِىُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا ﴾ [50].

وَوَجْهُ جواز القصر لهما في الموضع الأول الاعتدادُ بما عرض لنون ﴿ إِنْ ﴾ من تحريكها بحركة الكسر المتخلَّص بها من التقائها ساكنةً مع سكون تاء ﴿ ٱتَّقَيْتُنَّ ﴾ المدغمة فيما ماثلها، ووجه جواز القصر لورش في الموضعين الأخيرين الاعتداد بما عرض لنون (إن) – أيضاً – من تحريكها بحركة الفتح المنقولة إليها من همزة (أردن) و(أراد) [1]. ومن المعلوم أنَّ مسوّغ المدِّ لأحرف المدِّ إنَّما هو وجود الهمز بعدها - متَّصلاً بها أو منفصلاً عنها – أو قبلها - كما هو مقرُوءٌ به لورشٍ فيما يعرف بمدِّ البدل - فضلاً عن وجود السكون بعدها، وهو ما لزم منه إشباعُ تلك الأحرف إن كان ذلك السكون ملازماً لما بعدها وصلاً ووقفاً، وساغ معه المدُّ والتوسُّط والقصر إن كان السكون عارضاً.

والنَّاظر في أصل ما وقع إثر الهمزة الثانية المبدلة في المواضع الثلاثة الآنفة الذكر يُدْرِكُ سرَّ الإشباع، كما يُدْرِكُ سرَّ القصر؛ ذلك أنَّ حركة التخلُّص في الموضع الأوَّل، وحركة النقل في الموضعين الثاني والثالث انتفى معهما سببُ المدِّ لمن نظر إلى ما عرض للمواضع الثلاثة من زوال سبب المد، غير أنَّ المقدَّم في الأداء هو الإشباع لما فيه من اعتدادٍ بالأصل، والاعتداد بالأصل مقدَّمٌ في الغالب على الاعتداد بالعارض.

ثالثاً: ما تفرَّد به ورشٌ:

أ – جواز ابتدائه لام التعريف المنقولةَ إليها حركةُ الهمز الواقع بعدها متحرِّكة بحركة الهمز المنقولة إليها في نحو: ﴿ ٱلْأَرْضِ ﴾ و﴿ ٱلْإِنسَٰنِ ﴾ وما شاكلهما من دون همز الوصل [2].

وهذا الأصل مطَّردٌ عنده في كلِّ لامٍ للتعريف نُقلت إليْها حركة الهمز الواقع بعدها،

---

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري 1 / 360.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 415.

والحديث عنه كالحديث الذي مضى فيما اتَّفق فيه مع جميع القراء حال الابتداء بكلمة ﴿ٱلِٱسۡمُ﴾ عند قوله تعالى: ﴿بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِ﴾ بـ[الحجرات:11]، غير أنَّه يفترق عنه في نوع الحركة التي حُرِّكت بها اللام؛ إذ قد حُرِّكت في موضع الحجرات بالكسرة المتخلَّص بها من التقائها ساكنة مع سكون السين، وتحرَّكت اللام بالحركة المنقولة إليها ممَّا تلاها من الهمزات في غير هذا الموضع، كما يفترق في حال تلك الحركة من جهة عروضها، فهو عروضٌ عروضٌ دائمٌ مجمعٌ عليه في موضع الحجرات، وعروضٌ مفارِقٌ مختلَفٌ فيه فيما عداه.

وبيان ذلك أنَّ الكسرة العارضة لسلام التعريف في لفظ ﴿ٱلِٱسۡمُ﴾ ملازمةٌ لها وصلاً ووقفاً، ومجمعٌ عليها عند جميع القراء، أمَّا الحركات الثلاثُ التي تتحركُ بها لام التعريف في نحو: ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ و﴿ٱلۡإِنسَٰنِ﴾ و﴿ٱلۡأُكُلِ﴾ فإنَّها ملازمةٌ لها في رواية وش وصلاً ووقفاً، ومفارقةٌ لها في قراءة حمزة وقفاً في بعض أوجُهه، كما أنَّها مفارقةٌ لِلَّام في قراءة غيرهما في الحالين، ثمَّ إن تحريكها لورش ولحمزة – على نحو ما بيّنتُ – مقتصرٌ على حركة الهمز فحسب، فلا تُحرَّكُ تُحرَّكُ اللام بحركة الفاء في نحو ﴿ٱلۡفَلَقِ﴾ [الفلق:1]، ولا العينِ في نحو ﴿ٱلۡعُقَدِ﴾ [الفلق4]، ولا أيّ حرفٍ آخر غير الهمز، وهذا ما جعل أهل العربيَّة والقراءاتِ يصفُون مثل هذا التحريك بـ(العارض المفارق) [1]؛ لمجيئه في حالٍ دون أخرى، بل في وجهٍ دون وجهٍ، كما مرَّ مع حمزة حال وقفه على نحو ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ و﴿ٱلۡإِنسَٰنِ﴾، ولاقتصاره على حرفٍ دون سائر الحروف كما مرَّ مع ورشٍ.

والجدير بالذكر في دراسة هذا الموضع أنَّ الابتداء بلام التعريف متحركة بالحركة المنقولة على سبيل الاعتداد بالعارض يأتي في المرتبة بعد الابتداء بها مقطوعةَ الهمز بالفتح؛ لأنّ الاعتداد بالأصل وبالرسم أولى من الاعتداد العارض.

فإذا ما رُوعِيَ مذهبُ الخليل في عدِّه (أَلْ) حرفاً ثنائيًّا مقطوع الهمزة بالفتح كـ(أَمْ) و(أَوْ) – وقد وُصِلَتْ همزته طلباً للتخفيف بسبب كثرة دَوْرِهَا على الألسنة [2] – فذاك هو الاعتداد بالأصل، وإذا ما رُوعِيَ مذهب سيبويه في عدِّه لامَ التعريف حرفاً أُحاديًّا كـ(باء الجرِّ) و(واو

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 416، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنَّا، تحقيق: أنس مهرة:1 / 84.

(2) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 5 / 134.

العطف) [1] – وقد استُجلبت لها همزة الوصل مقطوعةً بالفتح توصُّلاً إلى الابتداء بها ساكنةً في لغة جمهور المتكلمين بها – فذاك هو الاعتداد بالرسم، وهو في حقيقته اعتدادٌ بالعارض.

وممَّا يُعَدُّ من قبيل الاعتداد بالأصل ما تأصِّل في الابتداء بهمزة الوصل مفتوحةً في (أَلْ) إن لم يُعْتَدَّ بالعارض الذي طرأ للام التعريف من تحريكها بالكسر تخلُّصاً من التقاء بالساكن بعدها في نحو الابتداء بـ(الاسْم)، ومصادرِ الأفعال الخماسيَّة والسداسيَّة، وكذا إن اعتُدَّ به في وجهٍ من وجهيْ لغة أولئك القوم الذين ينقلون إلى لام التعريف حركةَ الهمز الواقع بعدها.

وما قضى به أهلُ العربيَّة وعلماءُ القراءات من تقديم وجه الابتداء بلام التعريف مسبوقةً بالهمز المقطوع بالفتح على وجه الابتداء محرَّكةً بحركة النقل من غير همزٍ يؤيِّد هذا ويُقوِّيه. قال ابن ابن الحاجب: " وإذا خفِّف باب (الأحمر) فبقاء همزة اللام أكثر، فيقال: اَلْحَمَرُ، ولَحْمَرُ " [2]، وقال وقال أبو شامة الدمشقي: " إذا ابتدأت كلمةً دخل فيها لام التعريف على ما أوله همزة قطع نحو:﴿ ٱلْأَرْضِ ﴾ و﴿ ٱلْآخِرَةِ ﴾ و﴿ ٱلْإِنسَٰنِ ﴾ و﴿ ٱلْإِحْسَٰنِ ﴾ فنقلت حركة الهمزة إلى اللام، ثم أردت الابتداء بتلك الكلمة بدأت بهمزة الوصل كما تبتدئ بها في صورة عدم النقل؛ لأجل سكون اللام، فاللام بعد النقل إليها كأنها بعد ساكنة؛ لأن حركة النقل عارضةٌ، فتَبْقَى الوصل على حالها لا تَسْقُطُ إلا في الدرْج، وهذا هو الوجهُ المختارُ لغةً وقراءةً " [3].

ب – اقتصاره على قصر البدل دون التوسُّط والإشباع في لفظ ﴿ ٱلْآخِرَةُ ﴾ و﴿ ٱلْأُولَىٰ ﴾ وما جاء على شاكلتهما فيما لو ابتدئ له باللام متحرِّكة بحركة النقل من غير همزِ الوصل[4].

تفرَّد ورشٌ – دون سائر الرواة – بجواز توسُّط حرفِ المدِّ وإشباعه إذا وقع إثر الهمز، سواء وقع ذلك الهمز محقَّقاً أو مغيَّراً [5]، لكنَّه خالف أصله فيما نقلت فيه حركة الهمز الواقع قبل حرف المدِّ من نحو: ﴿ ٱلْآخِرَةُ ﴾ و﴿ ٱلْأُولَىٰ ﴾ حال الابتداء له باللام متحرِّكة بحركة النقل.

---

(1) قال ابن مالك: (أَلْ) حرف تعريفٍ أو اللام فقط فـ(نَمَطٌ) عرِّفت قل فيه النمَط
ينظر: ألفية ابن مالك، ص: 6.

(2) الشافية في علم التصريف، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ص: 91.

(3) إبراز المعاني ، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، ص: 163.

(4) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 343.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 1 / 338.

وتجويزُ ورشٍ وجهَ التوسُّط والإشباع – زيادة على وجه القصر فيما غُيِّرَ من الهمز الواقع بين بين لام التعريف وحرف المدِّ حال الوصل، وحال الابتداء بهمزة الوصل المصاحبة لتلك اللام المنقولة إليها حركة الهمز الممدود – فيه اعتدادٌ منه بالأصل، لكنَّ ابتداءَهُ بهذه اللام في نحو: ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ مفتوحة اللام وفي نحو: ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ مضمومة اللام دونما استجلابٍ لهمز الوصل فيه اعتدادٌ بالعارض، كما مرَّ في الموضع الآنف الذكر، وقد ناسبَ هذا الاعتدادَ ألاَّ يُعْتَدَّ بأصل الكلمة في باب المدِّ؛ إذ قد عرض للهمز الذي هو سببُه الإلغاء بسبب النقل، فكان القصر ولم يكن يكن غيره. قال الفاسي: " وتَرْكُ الإتيان له بالألف [يُريد همزة الوصل] على الاعتداد بالحركة حملاً للابتداء على الوصل، وموافقته للرسم أيضاً، ولا يبتدأ له بالأصل [أي: بتحقيق الهمز بعد لام التعريف]؛ إذ ليس من أصله ذلك " [1].

ج – الوقف له بالإشباع على ما وقع السكون العارض فيه إثر حرف مدٍّ مسبوقٍ بالهمز – لمن أخذ له بتوسُّط البدل وصلاً – في نحو: ﴿مَـَٔابٍ﴾ و﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾، والوقف له بالتوسُّط والإشباع فيما لو قُصِر البدل له [2].

اختلف من نقل عن ورشٍ في مد البدل، فروى عنه بعضُهم القصرَ، وروى فريقٌ آخر التوسُّط، وروى فريقٌ ثالثٌ الإشباعَ، ولكلٍّ حجَّته فيما نقله عنه، فمن روى القصر وافق جميع القراء في أنَّ الهمز قد استوفى حقَّه من النطق، فلم يُخْشَ على حرف المدِّ من تأثير الهمز [3]، ومن روى الإشباع حمله على المتصل في مجاورة الهمز، وذلك أن الهمز قويٌّ، وحرف المدِّ ضعيف، فزِيدَ في صوت حرف المدِّ تقويةً له [4]، ومن روى التوسُّط حمله على المتَّصل كذلك، لكنَّه راعى ضعف مقتضى المدِّ بسبب تقدُّم الهمز، فحطَّه عن المتَّصل قليلاً [5].

ومن المقَرَّر في باب المدِّ أنَّ السكون أقوى من الهمز، وأنَّ مدَّ البدل هو أضعف أنواع المدود[6]، فإذا ما أُريد الوقف على ما جَمَعَ من الكلمات بين تقدُّم الهمز على حرف المدِّ والسكون

---

(1) اللآلئ الفريدة، الفاسي: 1 / 293.
(2) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 361، النجوم الطوالع، إبارهيم المارغني ص: 43.
(3) ينظر: الكشف، مكي بن أبي طالب: 1 / 47، اللآلئ الفريدة، السخاوي: 1 / 227.
(4) ينظر: الكشف: 1 / 46، اللآلئ الفريدة: 1 / 224.
(5) ينظر: النجوم الطوالع، إبراهيم المارغني، ص: 42.
(6) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 351.

والسكون العارض بعده لمن مذهبه القصر في البدل ممَّن نقل عن ورشٍ، فإنَّه يقف بالقصر إن لم يعتدَّ بالسكون العارض، وبالتوسُّط والإشباع إن اعتدَّ بالعارض، ويقف مَن مذهبه التوسُّط بالتوسُّط بالتوسُّط إن لم يعتدَّ بالعارض، وبه وبالإشباع إن اعتدَّ بالعارض [1].

والنَّاظرُ في كتب الاحتجاج للقراءات القرآنيَّة يقف على علَّة تجويز الوقف لورش بالتوسُّط والإشباع لحرف المدِّ الواقع بين همزة وسكون عارضٍ لمن مذهبه قصر البدل وصلاً، ولمن مذهبه التوسط كما بيَّنتُ آنفاً، وذلك " أنَّ حرف المدِّ واللين إذا وقع بعده ساكنٌ مشدَّدٌ أو غير مشدَّدٍ لابدَّ فيه من المدِّ ضرورةً؛ ليصل بالمدة إلى اللفظ بالساكن، والهمزة إذا وقعت بعد حرف المدِّ واللين واللين لك أن تَدَعَ إشباعَ المدِّ في الكلام، فتقول: صائمٌ وقائمٌ بغير إشباعٍ، وقد تثبتُ الألف والهمزة ولا تُشبعُ المدَّ، فأمَّا في القرآن فلابدَّ من إشباع المدِّ إتباعاً للرواية، وإلاَّ فترْكُ المدِّ جائزٌ فيه في الكلام، فما كان المدُّ فيه لازماً لابدّ منه أقوى من المدِّ ممَّا يجوز فيه ترك إشباع المدِّ " [2]، ومن باب أولى ما تقدَّم فيه الهمز على حرف المدِّ؛ ذلك أنَّه محكومٌ عليه بالجواز لا بالوجوب كما هو حال المتَّصل.

ومن المعلوم أنَّ المدَّ للسكون العارض محمولٌ على المدِّ اللازم بجامع السكون فيه [3]؛ وهو أقوى من البدل وإن كان مشبَّهاً باللازم، " والمشبَّه بالشيء ليس كمثل ذلك الشيء في قوَّته وتمكُّنه " [4]؛ لذا فإنَّهُ يوقف لورش على نحو: ﴿مَثَابٍ﴾ و﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ بالتوسُّط والإشباع زيادة على وجه القصر لمن مذهبه القصر في البدل وصلاً؛ مراعاةً لما تقدَّم من كوْن المدَّ العارض للسكون أقوى من البدل، ولا يوقف بالقصر لمن مذهبه التوسُّط أو الإشباع ؛ كما لا يُوقفُ بالتوسُّط لمن مذهبه الإشباع؛ إذ لا يُنقَصُ الأقوى عن رتبة الأضعف، بل إنَّ الأضعف يُلْغَى بالكليَّة، وقد جاء في (النشر) أنَّ " السَّاكِنَ أَقْوَى مِنَ الْهَمْزِ; لِأَنَّ الْمَدَّ فِيهِ يَقُومُ مَقَامَ كما جاء فيه أنه " مَتَى اجْتَمَعَ سَبَبَانِ عُمِلَ بِأَقْوَاهُمَا، وَأُلْغِيَ أَضْعَفُهُمَا إِجْمَاعًا "[6].

---

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 360.
(2) ينظر: الكشف، مكي بن أبي طالب: 1 / 68.
(3) ينظر: اللآلئ الفريدة، الفاسي: 1 / 231.
(4) ينظر: الكشف، مكي بن أبي طالب: 1 / 67.
(5) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 351.
(6) المصدر نفسه: 1 / 351.

والمتأمّل في هذا التأصيل يُدرك أنَّ الاعتداد بالعارض في هذا الموطن أرفع شأناً من الاعتداد بالأصل، فلا يختلف اثنان في أنَّ الوصل هو الأصل في الكلام – لأنَّه ممَّا تجري فيه الأشياءُ على أصولها – وأنَّ الوقف عارضٌ – لأنَّه من مواضع التغيير [1] – لكن لما كان ما سُنَّ في عُرْفِ القراءة يقضي بإلغاء ما ضَعُفَ من المدود وإجراء ما قَوِيَ منها مُنِعَ ما مُنِعَ من الوقف بالقصر فيما وسِّط من البدل أو أشبع، كما مُنِعَ التوسُّط فيما لو أُشبع البدل عند من مذهبه التوسُّط، وهذا يعدُّ مزيَّةً في باب الاعتداد بالعارض فيما أرى. والله أعلم.

د – توسُّط مدِّ اللين المهموز في (سوءات) عند بعض من نقل عنه [2].

لَمْ يَمُدَّ أحدٌ من القرَّاء الواو اللينة في هذا اللفظ ولا فيما شاكله لا وصلاً ولا وقفاً فيما عدا ورشاً، ولعلَّ عَدَمَ مَدِّهِمُ الواوَ والياءَ اللّيّنتيْن في نحو (سوأةٍ) و(هيئة) أنَّهما شبيهتان بالساكن الصحيح، والساكن الصحيح له مخرجٌ محقَّقٌ، ولا يتأتَّى مدُّ ما كان شأنه كذلك، فضلاً عن مفارقتهما الواو والياء المديّتيْن في أحكامٍ متعدِّدة. قال المهدويُّ: " وعلَّة من ترك مدَّ الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما أنَّهما مفارقتان للياء والواو – اللتيْن حركة ما قبلهما منهما – في أكثر الأحكام، ألا ترى أنَّهما يدغمان في مثلهما، نحو قوله: (ءاوَوا وَّنصروا) [الأنفال:73]، واخشي يَّا يَّا هند، فجريا مُجْرَى حروف السلامة، وذلك لا يكون في حروف المدِّ واللين، فدلَّ ذلك على افتراقهنَّ في الأحكام " [3].

أمَّا ورشٌ فقد أشبع حرف اللين في نحو ما مثلنا به ووسَّطه، وحجَّته في الإشباع حَمْلُهُ إيَّاه على المدِّ المتَّصل من جهة اجتماعه مع الهمز متأخِّرًا عنه في كلمة واحدةٍ [4]، ولِمَا في حرفي اللين من الخفاء والمدِّ كذلك [5]، وحجَّته في التوسُّط حملُهُ على المتصِّل كذلك مع مراعاة كون مقتضى المدِّ في حرف اللين أضعف من مقتضاه في حرف المدِّ في نحو (قُرُوءٍ) و(يُضِيءُ) بانفتاح ما لذا حَطَّ رُتْبَتَهُ في هذا الوجه عن الإشباع ليحصُل الفرق، ولأجل ذلك قدَّم التوسُّط عنده في

---

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1 / 219، شرح شافية ابن الحاجب: 2 / 283، 3 / 8، 4 / 216.
(2) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 347.
(3) شرح الهداية، المهدوي، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر: 1/ 38.
(4) ينظر: الكشف، مكي بن أبي طالب: 1 / 44، 55، النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 351.
(5) ينظر: اللآلئ الفريدة، الفاسي: 1 / 236.
(6) ينظر: الكشف، مكي بن أبي طالب: 1 / 55.

الأداء على وجه الإشباع[1].

وقد خصَّ بعضُ من نقل عن ورشٍ لفظ (سوءات) المجموعِ جمعَ السلامة بترك المدِّ فيه بالكليَّة؛ لأنَّ حقَّ ما يُجْمَعُ من الأسماء الثلاثيَّة المفردةِ المؤنثةِ الساكنةِ العينَ أن يقعَ على (فَعَلاتٍ) بوجوب تحريك عينه متى فُتِحت الفاء ولم تعتلَّ العين منه في المفرد أو تُدْغَمْ، فإن وقع معتلَّ العين لزم – في لغة الجمهور – بقاء عينه ساكنة في الجمع كذلك [2]؛ لِمَا يلزم من تحريكها من تغييرٍ يُصيّرها ألفاً بسبب تحرُّكها حالئذٍ إثر فتحٍ قبلها، وغالباً ما يترتَّبُ على ذلك التغييرُ في اللفظ والمعنى؛ لذا لزم إيقاؤها على سكونها. قال ابن جنّي: " لو حرَّك فقال: جَوَزَات وبَيَضَات؛ أن يَعتذر من صحة العين مع حركتها وانفتاح ما قبلها بأن يقول: لو أعللتُ لوجب القلب، فأقول: جازات وباضات؛ فيلتبس ذلك بما عينه في الواحد ألف منقلبة نحو: قارةٍ وقارات، وجازةٍ وجازات"[3].

ولم يُبَالِ الهُذَلِيُّونَ بإبقاء الواو والياء مفتوحتيْن من غير قلبٍ فيما جاء مجموعاً على نحو ما مثَّلنا به، فقالوا: جوَزَاتٌ وبيَضَاتٌ، واحتُجَّ لهم بأنَّه " إنما حرِّكت هذه الياءُ وهذه الواو؛ لأن الباب لما وقع اسماً متحركاً أُلْحِقَ المعتل بالصحيح؛ لئلا يلتبس النعت بالمنعوت، وأجري هذا الباب في ترك القلب مجرى خَوَنَةٍ وحَوَكَةٍ؛ لئلا يلتبس بما أصله فَعْلة، نحو: دارة، وقارة إذا قلت: وقارات. فصحَّ هذا؛ لأن أصله السكون، كما صح العَوَر، والصِّيَد، وعَوِرٌ، وصَيِدٌ؛ لأن أصل الفعل افْ عَلّ" [4].

وقد قُدِّمَ وجه القصر الذي هو ترك المدِّ على وجهي التوسُّط والإشباع؛ لِأنَّ الاعتداد بأصل الكلمة هو الغالب الشائع في رواية ورش، أمَّا ما يعرض للكلمة من تغييرٍ، أو بقاءٍ لها على حالها الذي ينبغي أن تكون على غيره في سياقٍ آخر، ومعنًى مغايرٍ لها فذاك إن أخذ به ورشٌ فهو من قبيل اعتداده بالعارض، وهذا ما عليه شأنه في هذا اللفظ. والله أعلم.

هـ – جواز قصر الياء من هجاء (ميم) في ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ فاتحة العنكبوت حال

(1) ينظر: النجوم الطوالع، إبراهيم المارغني، ص: 46.
(2) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام: 303/4، شرح ابن عقيل: 111/4، شرح التصريح للأزهري: 516/2.
(3) المحتسب: 1 / 56.
(4) المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة : 1 / 56.

وصل الميم بعدها بلفظ ﴿ أَحَسِبَ ﴾ [1].

والحديث عن هذا الموضع يكاد يتَّفق تماماً مع ما أجمع عليه القراء في فاتحة آل عمران التي سبق بيانها آنفاً؛ ذلك أنَّه لا يختلف عنه إلاَّ في حقيقة الفتحة التي حُرِّكَتْ بها الميمُ، فهي في هذا الموضع حركةٌ منقولةٌ من همزة الاستفهام في ﴿ أَحَسِبَ ﴾، وتلك حركة متخلَّصٌ بها من التقاء الساكنين. قال مكِّي بن أبي طالب: " وأصل هذه الحروف الوقف عليها؛ لأنَّها حروف التهجي محكيَّة، غيرُ مُخْبَرٍ عنها بشيءٍ، فالسكون والوقف عليها هو أصلُها، فإن تحرَّك الساكن الثاني لعلَّةٍ أوجبت ذلك فمن القرَّاء من يترك المدَّ على حاله، كـ(ورشٍ) خاصَّة على الأصل، ولا يَعْتَدُّ بالحركة؛ لأنَّها عارضةٌ حدثت لعلة الوقف عليها، والسكون هو الأصل، وذلك نحو:﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:1،2]، و﴿ الٓمٓ أَحَسِبَ ﴾ [العنكبوت:1،2] في قراءة ورش؛ لأنَّه يلقي حركة الهمزة من جِـ على الميم، فلمَّا كانت الحركة في الميم ليست بلازمة أبقى المدَّ على حاله؛ لسكون الميم وسكون الياء قبلها، وهو القياسُ والاختيار في ﴿ الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾، ومنهم من لا يمدُّه؛ لأنَّ الثاني قد تحرَّك، فزال لفظ الميم لالتقاء الساكنيْن [2].

و – جواز نقله حركة همزة ﴿ إِنِّ ﴾ إلى هاء السكت في ﴿ كِتَٰبِيَهْ ﴾ عند قوله تعالى:﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ إِنِّ ظَنَنتُ أَنِّ مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة:18،19] وإدغامه هاء السكت من ﴿ مَالِيَهْ ﴾ في هاء ﴿ هَلَكَ ﴾ عند قوله تعالى:﴿ مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ [الحاقة:28،29] [3].

لم يُغْفِل الإمامُ ورشٌ قضيَّةَ الأصالة والفرعيَّة فيما تعدَّدت أوجُهُه من الأصول المتنوعة المجتمعة في آية واحدة، أو آيتين متتاليتيْن، بل قد راعاه في جملة من الآيات المتتالية، وذلك من نحو ما جاء في آيات سورة الحاقة التي نحن بصدد بيان ما احتوته من أوجُهٍ، فقد روى تحقيقَ همزة ﴿ إِنِّ ﴾ ولم ينقلْها إلى هاء السكت في ﴿ كِتَٰبِيَهْ ﴾ الواقع قبله في أحد وجهيْه، وركَّب على هذا الوجه إظهارَهُ هاءَ السكت من ﴿ مَالِيَهْ ﴾ عند هاء ﴿ هَلَكَ ﴾ ، من باب إجراء الأصل – الذي هو التحقيق – مع الأصل الذي هو الإظهار.

---

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 359.
(2) ينظر: الكشف، مكي بن أبي طالب: 1 / 64، 65.
(3) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 1 / 416.

ورَوَى – أيضا – النقلَ في ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ ، وأجرى عليه وَجْهَ إدغام هاء ﴿مَالِيَهْ﴾ في هاء ﴿هَلَكَ﴾، وهذا من باب إجراء الفرع مع الفرع، فكأنَّه راعى عُرُوض النقل بسبب وجود الساكن الصحيح قبله فأجرى معه الإدغام؛ لأنَّه يعرض للكلمة بسبب وجود ما يقتضيه من تماثلٍ أو تجانس، أو تقاربُ، وسببُ التماثل قائمٌ في هذا الموضع.

وقد جاء في بيان علَّة إجرائه النَّقلَ " أنَّه أجرى هاء السكت مُجرى كلِّ ساكن، يقع قبل الهمزة غير حروف المدِّ واللين، فأَلقى على الهاء الحركة لسكونها، كما يَفْعَلُ بكلِّ ساكنٍ أتى همزةٍ غير حروف المدِّ واللين" (1).

وإجراء هاء السكت في الوصل مُجرى كلِّ ساكنٍ صحيحٍ يُعَدُّ اعتداداً بالعارض؛ إذ إنَّ الأصل فيها أنَّها تُسْتَجْلَبُ لأجل الوقف، بل هي من خصائص الوقف (2)، ولا يقع الوقف إلاَّ بالسكون، لذا حذفها يعقوب وصلاً في ﴿حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة:20،26]، و﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ [الحاقة:19،20]، وقد شاركه حمزة في ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة:29]، و﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ [الحاقة: 28،29]، كما شاركه حمزة والكسائي وخلف العاشر في ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ بـ[البقرة:259]، و﴿ٱقْتَدِهْ﴾ بـ .[الأنعام:90] (3).

ولعلَّ ممَّا يدلُّ على تأصُّلها في باب الوقف أنَّ هناك من النحاة من يَسِمُها بهاء الوقف (4)، والوقف وإن كان عارضاً – لأنَّ الأصل العامَّ في الكلام هو الوصل (5) – فإنَّه هنا يعدُّ أصلاً، لأنَّ من حِكَمِ المجيء بهاء السكت في نهايات بعض الكلم المحافظةَ على حركة بنائها حال الوقف عليها (6).

---

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب: 1 / 93 بتصرُّفٍ يسيرٍ.

(2) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام: 4 / 379

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر: 2 / 142.

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جنّي: 1 / 163، الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: 1 / 301.

(5) قال ابنُ يعيش: " والوصل ممَّا ترجع فيه الأشياء إلى أصولها "، ويقول ابن جنّي: " اعتراض الوقف لا يُخْفَلُ به، ولا يقع العمل عليه، وإنما المعتبر حال الوصل، ألا تراك تقول في بعض الوقف : هذا بَكُرْ، ومررت بِبَكِرْ، فتنقل حركة الإعراب إلى= = =حشو الكلمة، ولولا أن هذا عارضٌ جاء به الوقف، لكنت ممَّنْ يدَّعي أنَّ حركة الإعراب تقع قبل الآخر، وهذا خطأٌ بإجماعٍ ". ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 5 / 230 ، الخصائص، ابن جني: 2 / 331.

(6) ينظر: المقتضب للمبرد، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عظيمة: 4 / 248، الجنى الداني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. محمَّد نديم فاضل، ص: 152.

وممَّا يؤيِّدُ هذا ما جاء في تعليل النقل وتركه في هذا الموضع، فقد ذكر العلاَّمةُ المارغني " أنَّ الهاءَ في ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ هاءُ سكتٍ، وهي لا تثبتُ إلاَّ في الوقف لبيان حركة الحرف الموقوفِ عليه، وإثباتُها في الوصل لثبوتها في المصحف بنيَّة الوقف، فمن ترك النقل إليها رأى أنَّ إثباتها في الوصل إنَّما هو بنيَّة الوقف، فلم يعتدَّ بها، ومن نقل إليها جعلها كاللازمة لإثباتها في الرسم، فاعتدَّ بها"[1].

ويتَّفقُ تعليل الإدغام مع تعليل النقل من جهة الاعتداد بعروض هاء السكت حال الوصل والاعتداد بها معه، فكلاهما عارضٌ يُجاءُ به لغرض، وهذا ما راعاهُ ورشٌ في روايته عن شيخه.

وممَّا يؤكِّد مُراعاتَهُ هذه منعُهُ تركيبَ وجه التحقيق مع الإدغام، أو النقل مع الإظهار. جاء في (إرشاد المريد إلى مقصود القصيد): " وإذا قرأت إلى قوله تعالى: ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ إلخ، فعلى وجه تحقيق ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ يتعيَّن إظهار ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ بأن تقف على ﴿مَالِيَهْ﴾ وقفةً لطيفةً من غير تنفُّسٍ؛ لكون هائه للسكت، وعلى نقل﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ يتحتَّمُ الإدغام في ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾"[2].

ز – جواز ترقيقه اللامَ المفتوحة المتطرفة المسبوقة بالصاد أو بالطاء أو بالظاء حال الوقف عليها بالسكون [3].

يعتري اللامَ تفخيمٌ يكتنفُها في لفظ الجلالة خاصَّةً، سواء جُرِّدَ من الميم المتصلة به عوضاً عن ياء النداء، أو اتصلت به في نحو قوله تعالى:﴿سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ [يونس: 10]، وذلك متى سُبِقَ بفتح أو بضمٍّ عند جميع القراء؛ " تفخيماً له وتعظيماً "[4]، فضلاً عن إرادة التفريق بينه – حال تجرُّده من الميم – وبين لفظ (اللاتِ) إذا وُقف عليها بالهاء [5]، وهو ما قرأ به الكسائيُّ [6].

وفي هذا التفخيم إخراجٌ لِلَّام عن أصلها الأول المقضيِّ لها به من وجوب ترقيقها لكونها مستفلةً [7]، ولوجود الترقيق فيها من غير سببٍ، وهو ما ليس عليه التفخيم الذي لا يتلبَّس بها

---

(1) النجوم الطوالع، إبراهيم المارغني، ص: 68.
(2) شرح الشاطبية المسمَّى (إرشاد المريد إلى مقصود القصيد) على محمَّد الضباع، ص: 71.
(3) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 2 / 114.
(4) إبراز المعاني، أبو شامة الدمشقي، ص: 265، اللآلئ الفريدة، الفاسي: 1 / 489.
(5) ينظر: شرح الهداية للمهدوي، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر: 2 / 128، اللآلئ الفريدة، الفاسي: 1 / 489.
(6) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 2 / 132.
(7) ينظر: شرح الهداية، المهدوي: 2 / 127، اللآلئ الفريدة، الفاسي: 1 / 481 .

إلاَّ إذا توافرت أسبابه، واكتملت شروطه (1)، فضلاً عن كثرة الترقيق فيها (2).

وقد اعترى اللامَ تفخيمٌ عُبِّرَ عنه بالتغليظ في روايةِ ورشٍ، وذلك إذا ما وقعت مفتوحة إثر الصاد والطاء والظاء المشترطِ في إحداثهنَّ التغليظَ الفتحُ والسكونُ، واتِّصالُهُنَّ باللَّام متقدِّماتٍ عليها (3). قال الإمام الشاطبي (4):

وغلَّظ ورشٌ فتح لامٍ لصادها أو الطاء أو للظاء قبل تنزُّلا

ويكاد يرتقي هذا التغليظ الذي اختصَّ به ورش في روايته عن شيخه نافع إلى درجة الأصل؛ لأنَّه مقضيٌّ له به في كلِّ لامٍ استوفت تلك الشروط.

ولعلَّ ممَّا يدلُّ على ارتقائه إلى درجة الأصل ما نحن بصدد بيانه في هذا الموضع، فإنَّ المعوَّلُ عليه في دراسته بيان علَّة اعتداد ورشٍ بالعارض من خلال تجويزه الوقف على اللام المتطرِّفة إثر تلك الأحرف الثلاثة بالترقيق، وذلك أنَّه اعتدَّ بالسكون العارض في سَلْبِهِ سببَ التغليظ الذي هو فتحة اللام، واللامُ الساكنةُ لا تفخَّم (5). قال الإمام الشاطبي (6):

وفي طال خلفٌ مع فصالاً وعندما يُسَكَّنُ وقفاً والمفخَّمُ فضِّلا

والجدير بالذكر أنَّ هذا الوجه يأتي في المرتبة الثانية بعد الوقف بالتفخيم؛ لأنَّ " سبب التغليظ التغليظ هنا قائمٌ، وهو وجود حرف الاستعلاء، وإنَّما فَتْحُ اللام شرطٌ، فلم يؤثِّرْ فيه سكون الوقف لعروضه وقوَّة السبب، فعَمِلَ السبب عملَهُ لضعف العارض " (7)، ولا يخفى ما عليه الصاد والطاء والظاء من القوة، فقد بلغت نهاية التفخيم باستعلائها وإطباقها (8)، فضلاً عن فتحها؛ " فإنَّ فإنَّ حرف الاستعلاء إذا فتح أو سكِّن عظم استعلاؤه" (9)، ولا ريب في أنَّ ضَعْفَ اللام بالسكون

---

(1) ينظر: اللآلئ الفريدة، الفاسي: 1 / 481.
(2) ينظر: الموضح في التجويد للقرطبي، ص: 119.
(3) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 2 / 111.
(4) ينظر: متن الشاطبية المسمَّى حرز الأماني ووجه التهاني، ص: 29.
(5) ينظر: النجوم الطوالع، إبراهيم المارغني، ص: 120.
(6) ينظر: متن الشاطبية المسمَّى حرز الأماني ووجه التهاني، ص: 29.
(7) إبراز المعاني، أبو شامة الدمشقي، ص: 263.
(8) ينظر: النجوم الطوالع، إبراهيم المارغني، ص: 118.
(9) ينظر: إبراز المعاني، أبو شامة الدمشقي، ص: 262.

لا يُمكِّنها من منْع تأثير هذه الأحرف فيها، اللهمَّ إلاَّ إذا اعتُدَّ بالعارض دون النظر إلى نوعه وماهِيَتِه، كما هو الحال في تفخيم راء ﴿ فِرْقٍ ﴾ [الشعراء:63] بسبب مجاورتها حرف الاستعلاء بعيداً عن النظر إلى حركة الكسرة التي من شأنها إضعافُه.

وممَّا يستدلُّ به على أرجحيَّة التغليظ أنَّ فيه دلالةً على حُكْم الوصل في مذهب ورشٍ [1]، وقد قُضِيَ بتقديم ترقيق راء ﴿ٱلْقِطْرِ﴾ [سبأ:12]، وتفخيم راء ﴿مِصْرَ﴾ [يوسف:21،99]، [الزخرف:50] حال الوقف عليها؛ مراعاةً لحكمها في الوصل [2].

(1) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري: 2 / 114.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 2 / 106، جهد المقل، المرعشي، ص: 179.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والصَّلاة والسَّلام على من أيَّده ربُّه بالمعجزات، وعلى آله وصحبه النّجوم النيّرات. أمَّا بعد، فقد خلص البحث إلى جملةٍ من النَّتائج أهمُّها ما يلي:

1 – أنَّ الاعتداد بالعارض يُ عَدُّ أصلاً من أصول الاستدلال اللغويّ.

2 – أنَّ بعض اللغويّين حفل به وأولاه عنايةً تجسَّدت في عقد بابٍ مسمًّى بما يُرادفه، تناول فيه ما يتعلَّق به من أحكامٍ وقضايا لغويَّة.

3 – أنَّ للقراء في الاستدلال بهذا الأصل باعاً طويلاً، وقدماً راسخة.

4 – أنَّ اعتداد القُراء بالعارض لم يقتصر على قارئٍ بعينه، أوْ راوٍ دون آخر، بل كلهم أقرَّ الأخذ به حال تعدُّد الأوجه.

5 – أنَّ ورشاً تفرَّد بالأخذ به في الاحتجاج لبعض ما نقله عن شيخه ممَّا تعدَّدت أوجهُه.

6 – لابُدَّ لطالب القراءات القرآنيَّة من الإلمام بهذا الباب وتفهُّمه؛ حتَّى يتسنَّى له معرفة ما حقُّه التقديم وما حقُّه التأخير دون حيرةٍ أو تردُّدٍ.

7 – أنَّ الاعتداد بالعارض يُضاهي الاعتداد بالأصل في قوة الاحتجاج به في بعض الأوجُه، بل قد يحُلُّ الاعتداد بالعارض محلَّ الاعتداد بالأصل؛ وذلك لتلاشي الأصل وانمحائه بسبب استخفاف العارض، أو توفُّر دواعيه، وذلك كوصل أحرف المعاني الموضوعة على حرف واحدٍ بما دخلت عليه من نحو لام الجر وبائه، فالأصل في عُرف الكتابة العربيَّة أن تستقلَّ كلمة بحالها، ولكن لما عرض لبعض الكلمات عدم إمكان الوقف عليها لمجيئها على حرف واحدٍ وصلت بما بعدها أو قبلها ليتأتى الوقف عليها، فانمحى الأصل الأول وتلاشى حتَّى لا يكاد يعرف عند كثيرٍ من المتخصِّصين، وصار ما اعتُدَّ به لأجل الوقف أقوى من الاعتداد بالأصل، بل إنَّك تخطَّأُ إن كتبت به.

8 – قد يعبَّر عن الاعتداد بالعارض بالحمل على الفرع، وقد يعبَّر عنه بالأصل الثاني، وذلك في مقابلة الاعتداد بالأصل في كلٍّ منهما.

والله وليُّ التوفيق السَّداد

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع المدني، ط / جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.
- إبراز المعاني من حرز المعاني، لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي، (ت:665هـ) تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، د.ت.
- أسرار العربية، لابن الأنباري، (ت: 577هـ)، دراسة وتحقيق: مُحَمَّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط / 1، 1418هـ - 1997م.
- إعراب القراءات السبع، ابن خالويه، (ت: 370هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، ، ط / 1، 1413هـ - 1992م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، د.ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، دار الفكر، دمشق، د.ت.
- أوضح المسالك، لابن هشام جمال الدين عبد الله الأنصاري، دار الجيل، بيروت، ط / 5، 1979م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو بن عثمان بن عمر الدويني المعروف بابن الحاجب، (ت: 646 هـ)، تحقيق: أ. د. إبراهيم مُحَمَّد عبد الله، دار سعد الدين، ط/ 1، 1425هـ- 2005م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، (ت:749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، أ. مُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1413هـ- 1992.
- جهد المقل، لمحمد بن أبي بكر المرعشي (ت:1150هـ)، دراسة وتحقيق: د. سالم قدوري الحمد، دار عمار، ط / 1، 1422هـ - 2001م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، (ت:392هـ)، تحقيق مُحَمَّد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، (ت: 756هـ)، تحقيق: أحمد مُحَمَّد الخراط، دار القلم، دمشق، ط / 1، 1414هـ - 1993.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط / 1، 1418هـ - 1998م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، 1985م.
- شذا العرف في فن الصرف لحمد بن مُحَمَّد بن أحمد الحملاوي، (1315هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّد بن عبد المعطي، أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع – الرياض، د. ت.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد ابن عبد الله الأزهري، دار

الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط / 1، 1421هـ– 2000م.

- شرح الشاطبية المسمَّى (إرشاد المريد إلى مقصود القصيد) على مُحَمَّد الضباع،
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، 1398هـ - 1978م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين مُحَمَّد بن الحسن الاستراباذي النحوي، (ت: 688هـ) تحقيق: مُحَمَّد نور الحسن، مُحَمَّد الزفزاف، مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د.ت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، (769هـ)، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، 1405 هـ 1985م.
- شرح المفصل لابن يعيش لموفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي،)ت: 643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ت.
- شرح الهداية لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، (ت: 440هـ)، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، 1415هـ.
- الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، 1415هـ-1995م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت:393هـ)، دار العلم للملايين– بيروت، ط / 4، 1990م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، عني بنشره عني بنشره ج برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ.
- القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروزابادي، (ت: 817هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط / 4، 1426هـ - 2006م.
- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت: 175هـ)، تحقيق: د. مهدي –المخزومي، ود. إبراهيم السامرَّائي، دار ومكتبة الهلال، د. ت.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، لمكي بن أبي طالب القيسي، (ت: تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1394هـ - 1974م.
- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبد الله مُحَمَّد بن حسن الفاسي، (ت: 656 هـ) تحقيق: عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، مكتبة الرشد، الرياض، ط / 2، 1431هـ - 2010م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، (ت: 616 هـ)، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دار

الفكر المعاصر، بيروت– لبنان، دارالفكر، دمشق– سورية، ط/1، 1422هـ - 2001م.

- المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الحميد الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط / 1، 1994.-
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ والإيضاح عنها، لابن جنّي، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ - 1999م.
- المصباح المنير للفيومي، تحقيق: يوسف الشيخ مُحَمَّد، المكتبة العصرية، د.ت.
- معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف , شعيب الأرناؤوط , صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط / 1، 1404هـ.
- المقتضب لأبي العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرد، (ت:285هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- الموضح في التجويد، عبد الوهاب مُحَمَّد القرطبي، (ت: 461هـ) تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان – الأردن، ط / 1، 1421 هـ 2000م.
- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للشيخ إبراهيم المارغني، دار الفكر للطباعة والنشر، 1415هـ - 1995م.
- النشر في القرءات العشر، لابن الجزري، (ت:833هـ)، تحقيق: علي مُحَمَّد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د. ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت:911هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، د.ت.

الصادق أحمد عبد الكريم الخازمي. مواليد 1971م (alsadekah71@gmail.com)
متحصل على ليسانس في اللغة العربية سنة 1993م. جامعة قاريونس. بنغازي . ليبيا.
متحصل على ماجستير في اللغة العربية شعبة اللغويات سنة 2004م. جامعة عين شمس. مصر.
متحصل على دكتوراه في اللغة العربية شعبة اللغويات سنة 2012م. جامعة عين شمس. مصر.
سابقاً رئيس قسم القراءات القرآنية بكلية العلوم الشرعية جامعة بني وليد.
حالياً عضو هيئة التدريس بكلية العلوم الشرعية بجامعة بني وليد.
من أبحاثه المنشورة: الألفات في العربية. وخصائص رواية قالون. وما تباين إعرابُه في كلام العرَب لتباين لغاتِهم.